

## اهتمام

اسماء المتهمين (بالكسر)	رقم اوراق الدعاوي	تاريخ القرار ورقه	نوع الجرم	تاريخ الامهال	اسماء المتهمين (بالفتح)
سراكم الزبداني المنفرد	٢٤٠	١٧ تموز ١٩٢٠	قتل	٢٢ آب ١٩٢٠	ايوب بن حسن ايوب وتوفيق بن الحاج علي من قرية مجنوفة التابعة للزبداني
دمشق -	٢٤٣	١٩ تموز ١٩٢٠	غصب	٢٨	شرف الدين بن محمد تكتوك واحمد النري من قصبه جيرو
جيرو -	٢٤٢	١٠ تموز ١٩٢٠	قتل	-	شريدي بن محمد الشريدي من الرحيبة التابعة لجيرو
دمشق -	٢٢٨	١٥ - - - ١٦	-	٢٤	عبد الحيد بن علي هيل من الصالحية
هيئة اتهامية سورية	٢٣٧	٢٣ حزيران ١٩٢٠	-	١٨	سرمي وحسين ووهبي ولما دياب سرمي من ربحا التابعة لميليك
-	٢٣٥	٢٠ - - - ١٨	-	-	حسن بن علي رحيل من عشيرة النعم وتوي ابن موسى وجروان بن علي سعيد من عشيرة الشباية في القنيطرة
-	٢٣٨	٣ حزيران ١٩٢٠	-	١٩	منصور العديد من عشيرة الحمودي النازل في خمية شرع بجروش القاره التابعة لدوما
-	٢٤٤	١٤ - - - ١٨٩	سرقه	٢٩	عبد بن محمود الشيخ احمد الخطيب ومحمد ابن الشيخ سعيد من قرية الدير عطية
-	٢٤٦	٢٠ مايس ١٩٢٠	-	-	عبد الله بن يوسف فرحات من قرية بلودان التابعة للزبداني
حاكم جزاء دمشق	٢٣٦	٢١ آب ١٩٢٠	قتل	١٨	سعيد بن محمد فثما وشفيق بن علي برفا وحسن كحلا واحمد بن محمد علي رشو ورشيد ابن محمد علي رشو من حي الاكراد

ان الاشخاص المحررة اسماؤهم اعلاه قد اتهموا بالجنايات المبينة انواعها اعلاه وقد منحوا من جانب رئاسة استئناف الجزاء مهلة عشرة ايام اعتباراً من تاريخ اوراق ادمالهم كي يطعنوا القانون. محضروا الى جانبها واذا لم يأتوا خلال هذه المدة فتوفيقاً للمادة ٣٧١ من قانون اصول المحاكمات الجزائية يعتبرون غير مطيعين الحقوق المدنية فيستقطون من الحقوق المدنية وتجري محاكمتهم غيابياً ونجوز اموالهم بالتناهي ولا يضمن لهم اقامة دعوى ما بل يادون للادعاء عليهم وكل من علم بجرم وجودهم جبر على الاخبار عنهم كما انه يجبر جميع موظفي الضابطة المدنية على القيام القبض عليهم وتسليمهم

طبعت ومطبعة الحكومة العربية

يراجع من اعلانات المحاكم ودوائر الاجراء والتحكيم والمؤسسات الرسمية خمساً سوريا بصورة مطبوعة وتولدت عن كل سطر من الاعلانات الاحلية والتجارية



تاريخ نشأتها  
سنة ١٣٣٧ هجرية  
١٩١٩ ميلادية  
بدل الاشتراك السنوي ٦٠ قرشاً سورياً  
بدل الاشتراك نصف سنوي ٣٠ قرشاً سورياً  
بدل الاشتراك ربع سنوي ١٥ قرشاً سورياً  
بدل الاشتراك شهري ٥ قرشاً سورياً  
بدل الاشتراك نصف شهري ٣ قرشاً سورياً  
بدل الاشتراك يومي ١ قرشاً سورياً

٣٠ ايلول سنة ١٩٢٠

نصدر مرتين في الاسبوع

دمشق : الاثنين ٧ محرم الحرام سنة ١٣٣٩

## قرارات مجلس الشورى

قرار مؤرخ ١٣/٩/١٩٢٠ ورقم ٣٥٥

المشار اليه تطبيق ذلك القرار يحق للوزير الجبصين ايضاً ولدى المذاكرة قبيل

ان المجلس كان ليرم قراراً مؤرخاً في

٢٢ حزيران سنة ١٩٢٠ ورقم ٢٥٢ يقضي

بان البدلات المشترية المترتبة في ذم المتزعمين

قبل اشرة نون النقد السوري يجب استيفائها

بالقرش الذي عقدت عليه وقد اصدرت

جملة قرارات بشأن رسوم البلدية وغيرها

من النفود والمفولات التي تمت قبل نشر

هذا القانون اوجب فيها لزوم الجري على

مقتضى النقد والمساولة واستيفاء الرسوم

والبدلات بالقرش الذي تم القيد عليه ولما

كانت بدلات التزام النعم والجبصين في من

الرسوم التي تم القيد عليها بالقرش المصري

قبل نشر القانون المذكور وكان ضم (٢٨)

في المئة على البدلات المذكورة بدائي احكام

المادة (١٢) من قانون النقد السوري ولا سيما

على رسوم النعم الذي يستلزم توريد اثمانه

وهو معهود من الموائج الضرورية للبلد

ويشتمل التغير العوض هذا ففصلاً من غلاء

اثنائه في الوقت الحاضر لذلك تقرر تأجيل

القرارات السابقة ولزوم استيفاء بدلات

الالتزام عن النعم والجبصين بالقرش المصري

مماثلتها تجري على معدل النقد السوري

وفقاً لاحكام القانون المذكور وان مدير

الزراعة الموما اليه قد ضم (٢٨) بالئشة على

رسوم النعم والجبصين عملاً بأمر الوزارة

المشار اليها فاعترض ملتزم النعم على الضم

المذكور فاجازته وزارة المالية بمباشرتها المؤرخة

في ١٣ حزيران سنة ١٩٢٠ ورقم ١٦٥٥ و ٤٨٨٥

ان يضم هذا الفرق على البيعات ثم اعترض

ملتزم الجبصين على ذلك الضم لانه لا يوافق

مصلحته وهو يطلب تنفيذ شروط المساولة

المتضمنة لزوم دفع الاقساط على حساب

القرش المصري وتليت حاشية وزير المالية

الجديد المؤرخة في ١٢/٩/١٩٢٠ ورقم ٣٦١٨ و ٣٦١٩

ومفادها ان مجلس الشورى كان قد قرر في

٢ حزيران سنة ١٩٢٠ ورقم ٧٥٢ لزوم استيفاء

بدلات الاعشار بالقرش الذي عقدت عليه

المقابلة وانه يجزى القرض المذكور قد جرى

تخصيل بدلات الشئ ورقماً مصرى دون

اخذة على عليها ولذلك يرثى حصره الوزير

المراج والهم

قرئت في الشبة الثانية لمجلس الشورى

مذكرة مدير الزراعة والمراج المرفوعة الى

وزير النافعة والزراعة والتجارة المؤرخة في ٢

ايلول سنة ١٩٢٠ ورقم ٢٢٠ و ٤٦٨٠ ان

القاولة المتقدمة بين دائرة الزراعة والمراج

والدادن وبين ملتزمي النعم والجبصين المصدقة

من قبل كاتب العدل كشرط على المتزعمين

ان يدفعوا الاقساط المعينة بحساب القرش

المصري وانه بالنظر لما حصل من اتزدد

بشأن التزام النعم فقد قدم المدير الموما اليه

مذكرة يفتي بوضع فيها وزارة المالية عن ذلك

فاجاب بانه لما كانت الاساس في تقرير

لغرائب وتزيم الرسوم هو الذهب وكان

الجنبة المصري هو القاعدة على تحصيل

الغرائب والرسوم وكانت منه تبادل ١٢٨

قرشاً سورياً فيقضي ضم (٢٠) في المئة على

جميع الغرائب والرسوم ما خلا الرسوم التي

لزم بعد نشر قانون النقد السوري فان

هكذا منه اصل



كما عقدت عليه وفقاً لأحكام المادة (١٢) من القانون المذكور وتبليغ هذا القرار لوزارة المالية ووزارة النافذة والتجارة والزراعة

في ١٣/٩/٢٠

\*\*\*

قرار في ١٠/٩/٢٠ رقم ١/٦

الوكالة الدورية

علي في الهيئة العامة لمجلس الشورى الاستعانة بالرفع لرئاسة الوزراء بتوقيع محمد الحمود اليوسف ورفاقه من اهل القرية ابي الطليح الثابتة لغرض المرة المورخ في ١٨ تموز سنة ١٢٠٠ وماخصه:

ان مجلس الشورى كان قد قرر بتاريخ ١٦ تشرين الاول سنة ١٩١٩ رقم ١٣٣٢ جواز عزل الوكيل في الوكالة الدورية باستعمال الاوقات الشرعية المخصصة ثم بناء على اعتراض عارف الخدي الاعند ايام المجلس المشار اليه قراراً تأييداً ورخاً ١٧ ايار سنة ١٢٠٠ رقم ٢٠٩٦ يتضمن مكرس ذلك ويقتضي بانه لا يجوز عزل الوكيل بعد قبض بدل البيع ولهذا يتعارض المبدعي ورفقائه على القرار الاخير لانه يخالف لنصوص الشريعة مستندين الى الاسباب الآتية:

اولاً: ان هذه القضية تابعة لاحكام قوانين مخصصة وانه كان يجب تدقيها من الهيئة فلم ينظر في ذلك

ثانياً: ان اراخ الاراضي الاميرية يتم بتخلي المصروف عن حق تصرفه في تلك

الاراضي الى المشتري وقبول المشتري ذلك بموجب مأموره الخاص وحصول الاذن منه وانه قبل ان يتحقق حصول الاذن الذي هو الركن الثالث من اركان الفراغ قد عزل الوكيل فكان هذا العزل صحيحاً واعطاء القرار بعدم صحته مغايراً لاحكام القانون ثالثاً: ان معاملات البيع والرهن في الاراضي والمعارات التي تجري في غير دوائر الطابو تعد غير معتبرة فاذا كان عدم جواز عزل الوكيل في مثل هذه الوكالات قبل كساح قانوني فانه يكون ضربة فاقضية على ايراد الحجة لان كل مشتري لا يريد ان يؤدي رسوم الفراغ يسلك هذا السلك ولا يحتاج لاجراء معاملة رسمية

وقد اورد المعترضون اسباباً غير هذه زاعمين انها كافية لنقض القرار المذكور ولدي المذكرة والتدقيق في القرار انصادر اخيراً من المجلس المورخ في ١٧ ايار سنة ١٢٠٠ ورقم ٢٠٩٦ والمقرر للقرار الاول المورخ في ١٦ تشرين الاول سنة ١٩١٩ رقم ١٣٣٢ تبين ان القرار السابق الذي يستند اليه المعترض ورفقائه لم يصب في قضية الثمن ولهذا فسر المجلس على وجه يزيل الاشكال فقرر بالاكثرية ان عزل الوكيل من الوكالة الدورية يجوز فيها اذا كان لا يملك بها حق الغير كقبض الثمن وخلافه واما اذا وقع قبض الثمن فان هذا القبض يتضمن ثلثي حق الغير بصورة مسبقة ولذلك لا يجوز لمركل ان يستعمل ويملك من تلك الوكالة

الدورية ولا ان يعمه من اجراء الفراغ لدى مأموره الخاص الا يرضى المشتري ولما كان قرار المجلس الاخير المنسرد للاول هو موافق للاصول والمعدل ايضا لان الموكل بعد قبضه الثمن يكون تخلي عن حق تصرفه في الاراضي او في العقار الى المشتري واذن الى الوكيل باجراء الفراغ لدى مأموره الخاص ويكون الوكيل مجبوراً على اجراء ذلك الفراغ بموجب الوكالة التي تلقى بها حق الغير وبذلك يكون قد تم الركن الثالث من اركان الفراغ وفقاً لنظامه واصوله فلماذا تقرر بالانقضاء التصديق على قرار المجلس الثاني ورد اعتراض المستدعي ورفقائه بتبليغ الكيفية المالية ولولاية حلب

\*\*\*

اموال الايتام

قد اعدت الهيئة العامة لمجلس الشورى النظر في القرار الصادر من اللجنة الثانية بخصوص اداة اموال الايتام المورخ في ٢٩ تموز سنة ١٢٠٠ رقم ٢٨٥٣ والمصدق عليه بقرار من الهيئة المذكورة مورخ في ٢٩ تموز سنة ١٢٠٠ رقم ١١٠١ ودقت الوارد المعدلة من الفصل الثالث من نظام اموال الايتام المنزجة في الجريدة الرسمية رقم (١٦) وتاريخ ٣٠/١٠/٢٠٠٠ تبين لاهان تلك المواد المعدلة لا تتضمن شيئاً يثني العمل بمقتضى الفصل المذكور ويستلزم الفاء نظام المواد الانشائية المدرجة فيه بل هي مالة لبعض تلك الاحكام مع محافظة الاساس في اداة اموال الايتام

ثم دقت في البلاغ الوارد من المشيخة الاسلامية العثمانية المورخ في نيسان سنة ١٣٣١ تبين لاهان انه يحتوي على نظام مؤلف من اربع وعشرين مادة يتضمن عقد اتفاق بين المشيخة وبين مديرية المصرف العثماني العامة بشأن اموال الايتام ولزم ايداع المصارف الزراعية في المحطات وارسالها الى الاستانة لاجل تجميعها واستثمارها وان هذا الاتفاق كان موثقاً على سبيل التجارة وانه لا يشمل المحلات التي لا يوجد فيها شعب للمصرف الزراعي

ولما كانت هذه البلاد قد انفصلت عن تركيا ولم يعد بالامكان تطبيق احكام النظام المذكور وكان بقاء الاموال المبعوث عنها بلا فائدة ولا استثمار بضر بصالح الايتام ضرراً يتأكلها وتصحيحها للقرار السابق فقرر الفاء احكام البلاغ المذكور الوارد من المشيخة الاسلامية العثمانية بتاريخ ٢٩ نيسان سنة ١٣٣١ وجوب المعدل باحكام الفصل الثالث من قانون اموال الايتام المعدل بتاريخ ٢٧ ايلول سنة ١٣٣١ المدرج في الجريدة الرسمية رقم ١٦ ورفع هذه القضية الى رئاسة الوزارة حتى اذا حازت لاهان القبول صدقت عليها واحالتها الى قاضي دمشق في ٥ ايلول سنة ١٢٠٠

\*\*\*

صورة قرار مجلس الشورى ١/٨/٢٠ رقم ٢٨٥٣ اذونات سندات الطابو والطوايح فرمت في اللجنة الثانية لمجلس الشورى تذكرة مدير الطابو المرفوعة الى وزير المالية

والمورخ في ٢٩ تموز سنة ١٢٠٠ ورقم ٣١٥٠ ومخصصاً: ان مأمور الديون العامة في لواء حماه ارسل بلاغاً الى مأمور الطابو في اللواء المذكور يتضمن لزوم الصاق طابع بقيمة عشرين بارة على قوائم اسناد الطابو التي هي بمثابة وصل يشترطه بسلام صاحب السند وفقاً لاحكام الفقرة (٨٥) من المادة (٩) من قانون الطوايح على حين انه لا يوجد في هذه المادة صراحة تجزئ الصاق طوايح على هذه القوائم لاجل وان المادة المبحث عنها تقتضي بلصق طوايح نسبة على اسناد الايتام الرسمية اني تتضمن مبلغ معينة ولم يذكر فيها شيء عن الاسناد اني لا تتضمن مبلغ معينة وان قوائم اسناد الطابو المذكورة تحفظ في دوائر الطابو لمنفعة الدائرة المخصصة وانه منذ تشكلت دائرة الطابو حتى الان لم ياصق طوايح ما على قوائم اسناد المذكورة وقد دقت في هذه المعاملة كثير من المفتشين الاختصاصيين فلم ير احد منهم يوماً لاصاق الطوايح وان الفقرة (١٦) من المادة (٩) من قانون الطوايح تقتضي بوضع طوايح نسبة على اصول اسناد الطابو فقط وعليه فان المدير الموما ايه يطلب تدقيق هذه القضية على مجلس الشورى لاجل تفسير المادة القانونية الآتية الذكر

وقتي اعلام مدير الديون العامة المورخ في ١٠ آب سنة ١٢٠٠ رقم (٦٨١) وما له ان تذكرة مدير الطابو لا تتضمن ما تبينني له فوري بلزوم وضع الطوايح على قوائم

اسناد الطابو وانما تضمنت الاستناد الى المعامه السابقة الجارية في دوائر الطابو وان الفقرة (٨٥) من المادة (٩) من قانون الطوايح تقتضي بلزوم الصاق طوايح على القوائم المذكورة لان الشرح المسطر في ذيلها والموقع عليه من قبل اصحاب الاسناد يشترط بسلام صاحب السند سندته فهي اذا بمثابة اسناد رسمية وقد استفسرت دائرة الديون العامة قبل الاحتلال العربي من المراكز الما من هذه القضية فورد اليها بلاغ يؤيد لزوم اصاق طوايح على القوائم المذكورة وفقاً للفقرة (٨٥) من المادة (٩) المبحث عنها

ولذلك يطلب المدير الموما اليه التدقيق في اذونات اسناد الطابو وتلقيم اوراق ضبط بقرار اقراره التقدي التي يجب استيفائها من دائرة الطابو بموجب المادة (٥٣) وغيرها من المواد المذكورة في الفصل السادس من قانون الطوايح

وقتي اعلام وزير المالية المورخ في ١٧ آب سنة ١٢٠٠ رقم ٢٨٥٣ ومخصصاً:

ان الفقرة (٨٥) من المادة (٩) من قانون الطوايح لم تصرح بلزوم بلصق الطوايح على الاذونات التي يعود نسبها على القوائم الرسمية فقط وان المادة (٧٤) تقتضي بلصاق طوايح على اصول الاسناد فانت الاذونات واعفاء الاذونات من ذلك الرسم فيناه عليه يجب انشاء اذونات اسناد الطابو ايضا من الطوايح قياساً على هذه المعاملة الجارية حتى الآن ولهذا فان الوزير المشار اليه يري

هكذا منه لتصل



لزم بحالة القضية الى مجلس الشورى  
لتذكر واعطاء القرار بهذا الشأن  
ولدى المذاكرة تبين ان الفقرة (٨٥)  
من المادة (٩) من قانون الطوابع لا يوجد  
اصحاح بل زوم الصاق الطوابع على ارومات  
استناد الطابو وان المادة (٧٤) تصرح بلزوم  
الصاق الطوابع على اصول الاستناد ذات  
الارومات ولكنها تفتي من الطوابع المذكورة  
ولما كانت ارومات استناد الطابو هي من  
ذلك النوع المستثنى وكانت الشروح التي تسطر  
وعرف طبعاً في ذيل تلك الارومات من  
قبل اصحاب السندات ليست الا هي وثائق  
رسمية تحفظ في دوائر الطابو على اصحابها  
بانهم استلموا سنداتهم والفائدة الحاصلة من  
هذه المعاملة لتعويض دوائر الطابو فقط  
وليس لاصحاب الاستناد من راسها نعم ما  
ولذلك لا يجوز تحميلهم نفقات الطوابع التي  
يطلب الصاقها على تلك الارومات كما ان  
الدائرة الرسمية غير مكلفة بدفع رسوم الطوابع  
عن هذه المعاملة الخفصة بفتحها صيانة لقيودها  
من القاموس فلهذا نقرر بالاتفاق رد طلب  
البيون العامة وتأجيل مطالعة مدير الطابو  
باسئنا ارومات الطابو من الطوابع وقصاً  
لاحكام المادة (٧٤) من قانون الطوابع ورفع  
هذا القرار للرجة العامة لاجل تدقيقه  
وتصديقه

\*\*\*

مودة قرار مجلس الشورى ١٢٠/٩ رقم ١٢٠  
علي في المربة العامة لمجلس الشورى

القرار رقم ١٢٠ من الشعبة الثانية المؤرخ في ٨  
ايلول سنة ١٢٠٠ وخمسة  
ان مدير الديون العمومية يطلب الصاق  
الطوابع على قوائم استناد الطابو بموجب الفقرة  
(٨٥) من المادة (٩) من قانون الطوابع لان  
الشرح المسطر في ذيل تلك الارومات  
والواقع عليه من قبل اصحاب الاستناد يعد سنداً  
رسمياً تاباً لرسم الطوابع وان الادارة كانت  
قد استغثت عن هذه القضية من المركز  
العام فورد عليها الجواب بلزوم الصاق  
الطوابع على الارومات المذكورة ولكن مدير  
الطابو يعترض على ذلك الطالب مستنداً الى  
الفقرة (١٦) من المادة (٩) من قانون الطوابع  
القاضية بالصاق طوابع نسبية على استناد  
الطابو الاصلية فقط  
ولقد جاء في حاشية وزير المالية ان  
الفقرة (٨٥) من المادة (٩) من قانون الطوابع  
لا تصرح بلزوم الصاق الطوابع على الارومات  
التي يعود نفقها للدوائر الرسمية فقط وان المادة  
(٧٤) تقضي بالصاق الطوابع على الاستناد  
ذات الارومات وتنتهي الارومات من  
ذلك الرسم  
ولهذا قررت الشعبة الموما ليارد طلب  
الديون العامة وتأجيل مطالعة مدير الطابو بلزوم  
استئناء ارومات السندات المبعوث عنها  
من رسم الطوابع وفقاً لاحكام المادة (٧٤)  
المذكورة مستندة الى ان تلك الارومات  
تحفظ في دائرة الطابو بخاصة وثيقة رسمية

وتكونت حجة على اصحاب الاستناد بانهم  
استلموا سنداتهم وفائدتها لتعويض دوائر  
الطابو وليس لاصحاب السندات من راسها  
نفع كما ان الدائرة الرسمية غير مكلفة بدفع  
رسوم الطوابع عن هذه المعاملة الخفصة بفتحها  
وصيانة لقيودها من القاموس  
واي المذاكرة تقرر بالاتفاق تصديق  
على هذا القرار لانه موافق للاصول وتبليغه  
لوزارة المالية وادارة الديون العامة

انباء حوران  
بلاغت رسمية  
في ١٦ ايلول سنة ١٢٠٠  
باعت خنائر الدو في واقعة (اله)  
بجانب المعلومات المتقدمة ما تفي رجل  
بقيت السرية اليوم في الكتيبة  
ذهب القائم مقام غزو اس الى  
السرية واستقبل اليوم مشايخ حوران والجا  
الذين جاؤوا لعرض طاعتهم  
قبلت كل شروطنا واما مسألة الفرامة  
فقد احتفظ بها وسنحل في دمشق بعد  
بضعة ايام  
ستكون السرية في الشيخ مسكين في  
١٧ ايلول سنة ١٢٠٠  
في ١٢ منه  
وصلت السرية الى شيخ مسكين دون  
ان يتروضا شي وجاء الشيخ اسماعيل ترك  
الحريري لمة بلتها مع بعض الوجهاء واكد  
حسن ارادة ونياله ازال شيخ دوما يعرض

طاعته على قائد السرية فامر باحضاره في ١٨  
في معسكر الشيخ مسكين  
الاستخبارات الفرنسية  
موظفو حلب والامس كرية  
ترتت تذكرة وزير الداخلية ومفادها  
انه تبين ما جاء في استدعاء المقرض الثالث  
بمحلة الشام في حلب ان المقرض الروماليه  
لاقي من الضغط والحفارة ما لا يطاق بقاء  
للمورين غير الحليين حتى اضطره وكتير  
من زملائه لمغادرة المدينة بعد الاستقالة وقد  
افاد مدير الشرطة العام ان امثال المدعي  
كثيرون وان الملاك الحاضر لا يستوعب  
هؤلاء ولذلك فان الوزير المشار اليه يطلب  
اعطاء القرار بما يجب اجراؤه بهذا الشأن  
ولدى المذاكرة تبين ان مجلس الوزراء  
كان ايم قراراً في ١٩ اغسطس سنة ١٢٠٠  
ورقم ٢٨٩ يقضي باعتبار جميع الموظفين الذين  
اقام الفريق كامل باشا القديسي باقين في  
وظائفهم مع الدوام على قادية رواتبهم واعتبار  
مباشرة الموظفين الذين عينوا لحلب من تاريخ  
وصول المدينة المذكورة على ان يتقاضوا  
رواتبهم من التاريخ المذكور وما ان فقامه  
الجولان غيرو القائد العام للجيش الشرقي  
الافرنسي اعلان الامارة الامس كرية بولاية  
حلب قد تقرر لزوم العمل بمقتضى قرار  
مجلس الوزراء المؤرخ في ١٩ اغسطس سنة  
١٢٠٠ رقم ٢٨٩ لحين تاريخ تبليغ الاشعار  
الوارد من فحاة الجولان المشار اليه بشأن

لاسر كرية حلب وان تصبح احكام القرار  
المنو به ملغاة منذ ذلك التاريخ على ان  
ينظر في تعيين الموظفين الذين اخرجتهم  
حكومة حلب من الخدمة بتوسم هذه حلبين  
حينما يوجد وظائف شاغرة  
في ٢٩ ذي الحجة سنة ١٣٣٨  
وفي ١٣ ايلول سنة ١٢٠٠  
التمتع وموظفو السكك الحديدية  
بلفتنا وزارة المالية ان ضريبة التمتع  
تستوفى من مستفدي الادارات بنسبة ثلاثة  
في المئة من رواتبهم وقد اخيف عليها في المئة  
منه بموجب قانون سد عجز الميزانية لسنة  
الحاضرة اما المئة الاخرى التي يدعى انها  
اخصيت على القسط الثاني فلا ظل لها من  
الحقيقة وكذلك لا صحة لما يقال من ان  
مستفدي شركة خط بيروت مستثنون من  
الضريبة فهم مكافون بها كما مثالم

المدنية والمصرف  
ابناءنا وزارة النافعة الجليلية ان دائرة  
الاجراء في خياه تحمل مسائل المصرف ولا  
تصفي البلاغات الواردة بشأنه وقد وردت  
اليها اشكايات متعددة بهذا الشأن من سائر  
انحاء المنطقة وما ان المادة ٣٣ من قانون  
المصرف المذكور تصرح بان جميع معاملات  
المصرف ودعاؤه هي من المواذ تستعجله  
لدى الدوائر والمحاكم لذلك يقضي الاحكام  
في مايزد اليكم من البده اوي والمصالح المتعلقة

به وعدم تأخيرها عن المدة القانونية والسلام  
عليكم في ١٥ ايلول سنة ١٢٠٠  
جاءنا من وزارة المالية ما يلي:  
مضت سنة ١٢٠٠ تشكيل لجنة  
التصفية وبعض الجواب لم تراجع  
حتى الآن لقيده طابوياً فحراً على اللجنة  
اسامة نعان له... ان من كان له سيرة حمراء  
الحكومة اسبى بحب عذبة... تراجع اللجنة  
المذكورة خلال شهر ايلول سنة ١٢٠٠ الحلال  
لتسليمها في قيودها وستبقى هذه الجمة بعد  
ذلك ولا تقبل مراً سنة احد هذا

جاءنا من النافعة ما يلي:  
كانت وزارة المالية اعلنت سنة ١٢٠٠  
بخصوص جرماء هذه النافعة في طر...  
من التجهية الى الشام تأمينا لحاجات الدارة  
وقد فروع من هذا القسط الى الدو  
وقد مدت الان مبدئياً لدية بهذا الشأن  
لماية نهاية الشهر الحالي من آذار... نفسه لزيادة  
للقيام بهذا العمل او بتأسيس شركة لاجل...  
ذلك فليراسم الوزارة المشار الساخلة هذه  
المدة لاجل شروطه

الحاؤون للشهوية  
لدى الديون...  
بمواذ التهرب التي وقعت...  
المصادق في ٢٠ تموز سنة ١٢٠٠ تبين ان

هكذا عنه ليصل



ارمنك بازارباشيان وسهراب رمضان من  
تجار الاسلحة وعبد الحميد بن مصطفى اعقاد  
اخذ بايعي للبيوسات فيسوق الحنوجة وغيرهم  
من التجار يطالبون ارجاع مايب من محالهم  
التمل به في الليلة الاثنتالذكر واعطاهم قهوة

و في " اشغالوس سنة ١٩٢٠

\*\*\*

## أحكام امتثاف الجزاء

بشيعة الحاكم القباية الجارية بحكمة  
استند حواء سوريا بهوى قتل محمود  
ابن ابراهيم العيسى من علة باب المصلى من  
طرف المتهم القار عبد الفتى بن سليم حموده  
من الحاة المذكورة الذي ما ثبت وجودا في  
في الفدة المذمومة له الذي قتل واعان  
بموجب المادة ٣٧١ من قانون اصول المحاكمات  
الجارية بناء على نصيب الاتهام الصادرة بحقه

في ٨ اغسطس ١٢.

\*\*\*

جرم قتل محمود العسبي المرقوم قصداً عن  
قصد وإن حركته مطابقة للمادة ٣٧٠ من  
الزمن الجزاء وتوفيها ما حكم به برئحه

بنيجة لها كالأضحية الجارية بحكمة  
استئناف جراه سور يادهورى سرقة جوارث  
المدعي أمين أفندي الترمزي من أهالي دمشق

اشتم من طرف المتهم انصار عبد القادر بن احمد منصور من اهالي قرية المنظمة التابعة مركز اشام الذي ما اثبت وجودا في اداة المنوحة له بالقرار الذي تبلغ واعان بموجب المادة ٧١ من قانون اصول المحاكمات الجزائية بناء على مضبطة الاعمال الصادرة بتقمه من حاكم الجوزاء المنفرد بدمشق اشام وبعد التدقيقات اللازمة قد ثبت وتقع ان عيسد القادر المرقوم مع رفيته انصار كامل المصري والوقوف محمود السليم فاجام واعلى ارتكاب هذا الجرم وان حركته مطابقة للمادة ٢٢١ من قانون الجزاء وتوفيقا لما تكم عليه بوضعه في الكوراك مدة ثلاث سنوات واستقاطه من الحقوق المدنية وحجز امواله واملاكه وادارتها بمعرفة الحكومة ولاجل ان يكون ذلك مفلوفا للعموم صار تنظيم واعلان هذه الخلاصة

في ١٨ اغسطس ١٩٢٠

\*\*\*

## اعلانات

المعهد الطبي السوري

الرجاء اعلان شروط القبول للمعهد

العلي السوري المربوطة صورته بالأوزان  
والفقراء المحررة ادناه وتفضلوا بقبول فائق  
الاحترام مسدي

١ - يجب على عموم طلاب المعهد العالي  
السوري الذين عليهم اكلات من دروسهم

ان يحضروا الى المدرسة لاجل الاطلاع على  
ايام الاكالات التي تبدي في ٢ ايلول سنة  
١٢٠٠ وننتهي في ١ تشرين اول سنة ١٢٠٠  
معاون رئيس الكلية الطبية  
والاستشاري الوطني

\*\*\*

اعلان من دائرة طابري قضاء المسمية  
 ابن احمد وعبدو ومحمد وحمد اولاد  
 بيم الكرمان وسعد الدين ابن عبد الكريم  
 كرمان من قرية غياغب كانوا بتاريخ  
 كانون الاول سنة ١٣٢٤ استدانوا مبلغ  
 بعين الف قرش صاغ من امين افندي  
 نوزيق افندي العمري ولقاء ذلك قد انرغرا  
 غياغب بالوقاف مع الوكالة البردية ما عو جار  
 حصرهم من الاراضي بالقرية المذكورة  
 ستة حصص من سبعة حصص البالغ مجموع  
 ذلك ٢٢٥٠ دوغم ضمن اثني عشر موقع اراض  
 ذلك بموجب سند مديانة بتاريخ ٣ كانون  
 اول سنة ١٣٢٤

وبناء على مضي المدة وعدم تأدية الدين  
الذي ذكره وقوع وفاة احمد بن ولديه يحيى  
الدين وخيريه ووفاته محمود عن اخوانه  
الذين كرم بن عبدو ومحمد وحسد جرى اخبار  
المدينين المرقومين بواسطة هيئة الاختيارية  
ولا رافاً وثانياً وصار اعلان ذلك مزاراً في  
برزة العاصمة بالعدد ٢٩ و٦٥ و١١٤  
١١٠ و١٤٤ تاريخ ٢٤ ابريل سنة ١٩٢٠ هـ  
في ١١ تشرين اول سنة ١٩١٩ وفيه فيسان  
سنة ١٢٠ وفي ١٦٥ سنة ١٩٢٠ هـ

اغتنم سنة ١٩٢٦م وان لدى طبع المحضر المذكور ببيان المزايدة فقد تقرر عزادها الاخير على احمد اغا تله ، وقرره احدى واربعون الف وخمسة مائة قرشاً صحيحاً وبما ان قد فهم مؤخرًا من الشهادة الواحدة أهمية اختياره له المذكورة بان عدو

\*\*\*

مع دار

ان محمد وساره وفريده وشحه اولاد  
الشيخ خالد بن محمد محبة وفاطمة ابنة الشيخ  
محمد المصري استقرضوا من خالد افندي  
واخيه مصطفى ولدي حافظ مراد اقاما بملقا  
قدره مائة وخمسة وعشرين ليرة عثمانية  
وتأميننا لهذا الباع بالعدل كورين بعا بالرفاه  
جميع الدار الكائنة في محلة المشارقة بجمها  
المعروفة الحدود وتناقصت المدفوع الديون  
لم يفاد منهم فباع عليه طرحت الدار المذكورة  
بالزاد نصفين مدة خمسة واربعين يوما جرت  
الاحالة الالوية اعتبارا من تاريخ ١١ ايلول  
١٩٢٠ وتعلقت مدة المزاينة خمسة عشر

يوماً من أيام الضيف في المايخسة غروش  
 لم تجي - انما الطعلية فضل رغبة بالنبراء  
 فلما راجع دائرة طابوهم والذلال الحساح  
 محمد بقاج وعليه سار اعلان الكبة  
 في ١٠ اغسطس سنة ١٢٠

\*\*\*

ان مروهش ونوال بنتا يوسف بن سعادة  
من اهالي قرية كفر بيهم التابعة لبلد اسما  
من لبنان واسكندر وابراهيم اولاد قبلان  
مبلغا قدره الثا عشر الفا واربعماية قرش  
ولقاء هنا المبلغ قد امرنا اليهم فاعا بالوفاء  
جمع الثمانية دوتهم وثلاثة ارباع الدوتهم  
الكانت في القرية المذكورة والدية  
اسمدي وقد اقتضت المدة والمديونات لم  
تتبادرهم فلما طرحوا الدواغات فانه كورة  
يترى المدي مدة خمسة واربعين يوما وقد  
اقتضت ورت احالتها الاولى اعتبارا من  
تاريخ ١٥ ايلول سنة ١٩٢٠ وتسلقت مدة  
الزيادة خمسة عشر يوما كل انه يتبين القم  
في المدة خمسة فمن كان له رغبة بالتسوية  
فليرتبهم دائرة طابولوا حماه واللال الحاج  
محمد بن زعلع حار اعلان الكتيبة

**Summary:**

طروح في المناقصة العلية لعمير  
الرفيق المبدعين لمديرية الطبوعات في  
دمشق على من يرغب في المناقصة مراجعة  
مديرية الزرادات واملاك البوالة ولاجنة  
حلت الكيفية في 14 ايلول سنة ١٩٢٠

●●●

1951, 1952